

الندوة إلى إشراك الجمهور في إدارة الحياة العامة لتعزيز مبادئ الحكم الصالح

رام الله - «الأيام»: نظم مركز حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» ورشة عمل في مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بمدينة سلفيت، حول أهمية المشاركة المجتمعية في ترسيخ مبادئ الحكم الصالح، بحضور إبراهيم طه ممثل لاتحاد ومنسق التثقيف العمالي في نقابات سلفيت، ومحمود عاصي من مركز «شمس».

وأدار الدكتور بلال سلامة المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، ومدير مركز الخدمة المجتمعية التابع للجامعة، نقاشاً معمقاً حول ضرورة المشاركة المجتمعية المبنية على الحقوق، وإعطاء كل فرد الحق والحرية في المساهمة الفاعلة في إدارة الشأن العام، ضمن نظام يقوم على أسس العدالة والمساواة، وتم إفساح المجال للمشاركين للتعبير عن وجهات نظرهم في كيفية المشاركة وتطوير مهاراتهم نحو مجتمع العدالة والتنمية، كما تم استعراض أمثلة عملية وواقعية من الواقع الفلسطيني والعربي، وبناء القدرات للمشاركة الفاعلة عبر التخطيط السليم.

وبيّن سلامة أن مفهوم الحكم الصالح يشير إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يعنى بأثر التنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة، وتتمثل أبعاده في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية.

وأكد أن أهمية الحكم الصالح تكمن في العمل على تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع ومؤسساته وأحزابه المختلفة بإدارة الحياة العامة، مشدداً على أن المشاركة المجتمعية والتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني تستطيع أن تلعب دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتعزز دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية، والحقوق المدنية، والحكم الرشيد، أو أن تلعب الدور العكسي.

وقال: يمكن أن تدعم هذه المؤسسات السلطة في تعزيز الحكم الرشيد من خلال تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين ومع ذوي العلاقة، خاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحياته، والمشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة والتداول في القضايا المهمة، خاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وفي اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وإعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية، وتقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء، وتعزيز الأداء الإيجابي، والعمل مع السلطات على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق

والحريات والحد من الانتهاكات ومعاينة القائمين عليها، والمساهمة الفاعلة، مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة والخاصة، لتعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية، وخضوع القائمين عليه للمساءلة.

وأوضح أنه يمكن تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ ونقل التنمية إلى مختلف المناطق، بناء على الدراسات، وبهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة، والمساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية لتحقيق الاستقرار وتوفير الأمن، من خلال حملات توعية مستمرة، وتوفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة، ذلك أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل إليه المؤسسة الرسمية.

وبيّن سلامة أنه من خلال المشاركة المجتمعية الديمقراطية يستطيع الشعب القضاء على الفساد وعلى فرض قبول المساءلة أو حتى مجرد إبعاد القادة غير الفاعلين على فترات منتظمة، أما الحافز بالنسبة للقادة السياسيين فهو إحداث تحسينات مرئية وموزعة بصورة عامة في جودة الحياة إذا توفرت لديهم الرغبة في انتخابهم مرة أخرى، وعندما تكون الانتخابات حرة ونزيهة تصبح لدى الشعب فرصة معاينة الحكم غير الصالح وتصحيح أخطاء السياسة، ويصبح لدى الحكام الحافز لقبول المساءلة والشفافية في ممارسة الحكم، وشرح وتبرير ما يصدر عنهم من قرارات، والتشاور مع قطاعات كبيرة من أبناء الشعب قبل إصدار القرارات، ويتم تحفيز المشاركة السياسية من خلال

المناقشة الانتخابية وما تتطلبه من تجميع وحشد لأصوات الناخبين، ومن خلال الانتخابات الديمقراطية التي تحفز التشاور واستطلاع آراء الشعب في عملية الحكم الصالح.

وقال: بمرور الوقت سيؤدي التأكيد على الحوار الشعبي العام والانشغال بالعمل العام والمشاركة فيه إلى تراكم رأس المال الاجتماعي، وهكذا تساعد ديمقراطية الانتخابات على تعزيز الالتزام بالمصالح الاجتماعية الكبرى والاستجابة لها، ولا تقتصر فوائد المشاركة الديمقراطية في الحكم على الأنظمة السياسية العامة فقط، ولكنها تعم أيضاً القطاعات المحددة ومختلف مستويات تطوير صنع السياسية.

وتركزت مداخلات المشاركين على ضرورة العمل على خلق إجراءات وأساليب وقوانين تسمح بإتاحة المجال للمواطنين بتحديد المعايير السلمية لخلق نظام حكم صالح لهم حقوقهم ويرعاها عن طريق دورات تدريبية وثقافية تعرفهم بالأساليب والعوامل لخلق نظام حكم صالح ونزيه، يعتمد على هامش كبير من الديمقراطية والعدالة.

ودعا المشاركون إلى العمل على خلق إجراءات وأساليب وقوانين تسمح بإتاحة المجال لهم لتحديد المعايير السلمية لخلق نظام حكم صالح، والعمل على استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة، وتوفير إدارة حكومية سليمة للموارد الطبيعية والبشرية عن طريق إدارة الأموال العامة بطرق ايجابية تحقق المنفعة العامة لجميع فئات المجتمع، ووجود مجلس إدارة منتخب، وجمعية عمومية، غير شكلية، بل قادرة على المحاسبة والمساءلة، ثم وجود آليات للمراقبة الداخلية والخارجية على عمل وأداء هذه المنظمات في إطار القانون.

ومساندتهم لمثل هذه الأنشطة التي تنمي الثقة بالنفس، وتزود الطلبة بالمهارات المتنوعة التي تساعد على صقل شخصيتهم وإعدادهم للقيادة في المستقبل وتخلل الاحتفالات تقديم العديد من الفقرات الفنية والموسيقية والكشفية، خصوصاً فرقة كشافة دير بلوط وجوقة كفر الديك وجوقة مسحة.

سلفيت: "التربية" تفتتح المعرض الفني العلمي التكنولوجي المركزي

الداعمة، داعياً الطلبة إلى مواصلة الجد والاجتهاد ومواصلة النفوق للوصول إلى أعلى الدرجات، وتحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأشارت عبد القادر إلى أهمية النشاطات الطلابية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العملية

سلفيت - «وفا»: افتتحت مدير عام النشاطات الطلابية في وزارة التربية والتعليم العالي إلهام عبد القادر، ومدير التربية والتعليم في محافظة سلفيت رفيق سلامة، أمس، المعرض الفني العلمي التكنولوجي المركزي.

وأشار سلامة إلى أهمية لوسائل التعليمية، ودورها الفاعل في توصيل المعلومة بشكل سهل،